مفهوم حرف النون ومنزلته في بنية الكلمة ومعناها

الدكتورة إكرام فاعور *

إنكبَّ النحاة العرب بالدرس والتفصيل في دراسات واسعة على معاني الحروف التي تُعتَبَر جانبًا بارزًا من جوانب النحو العربيّ. وشهد ذلك مناقشات كثيرة، بحيث كشفت هذه الدراسات عن مسائل خلاف واسعة النطاق. وكانت معظم كتب النحو تذكر الحروف وقضاياها في ثنايا حديثها عن قواعد اللغة إجمالًا. فهي لم تفصِّل، بل كانت تنظر إليها على أنّها جزء وثيق في تركيب الكلام ومعناه. فكتاب سيبويه مثلًا غنيّ بمباحث الحروف وطرق ورودها في كلام العرب، ولكنّه لم يعتمد دراسة خاصّة لكلّ أداة ليحصر معانيها، ويحدّد أحكامها. بل ذكر معاني الحروف بين ثنايا الكتاب. وقد يذكر الحرف ضمن أسرته كقوله: «باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها، وذلك: لم ولمّا واللام التي في الأمر...»[1].

وفي مكان آخر يذكر سيبويه الحروف التي تلتقي على ظاهرة ما، كأن يقول: «باب الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأسماء، ويجوز أن يليها بعدها الأفعال وهي: لكنْ وإنّما وكأنّما وإذ...»[2].

وكانت محاولات في تأليف كتب تختصّ بالحديث عن الأدوات،

(*) أستاذة مادّة النحو في كلّيّة الآداب، الجامعة اللبنانيّة.

(١) سيبويه: الكتاب، مطبعة الهيئة المصريّة العامّة، مصر، الطبعة الثانية، تحقيق عبد السلام هارون، ج ١، ص ٤٠٨.

(٢) سيبويه: المرجع نفسه، ج ١، ص ٤٥٩.

فتذكر الأداة وما تأتي عليه في كلام العرب، وما قد يطرأ على معناها من مناقشات وآراء. لكن هذه المحاولات كان ينقصها أمران ضروريّان هما الرصد والشمول، لأنّ الغاية من هذه الكتب لم تكن رصد جميع معاني الأداة من ناحية، وشمول جميع الأدوات من ناحية أخرى.

والحروف تتطلّب دراسة لجهة معانيها بالاتّفاق والاختلاف حسبما اصطلح عليه النحويّون، وتقسيم الحروف إلى العامل وغير العامل فيها، والعامل إلى أنواع عمله من رفع ونصب وخفض وجزم.

وفي كلام العرب لفظ مشترك يقع تارة اسمًا، وتارة حرفًا مثل «مَنْ» اسم موصول و«مِنْ» حرف جر. وقد تكون الأداة اسمًا على رأي بعض النحاة، وهي حرف عند غيرهم. كما المثل في «إذْما»، منهم مَن يعتبرها اسم شرط، ومنهم مَن يعتبرها حرف شرط. وكذلك ياء «تذهبين» فمنهم مَن اعتمدها حرفًا، ومنهم اعتمدها ضميرًا فاعلًا، وهو الغالب. ومن أقسام الياء: أن تكون للمضارعة، وأن تكون للنصب والخفض في التثنية والجمع نحو «الزيدين» وأن تكون للتصغير نحو «جُبَيِّل»، وللنسب نحو «بغداديّ».

وظهرت المدارس النحويّة، فكان الاتّجاه البصريّ من خلال المدرسة البصريّة، والاتّجاه الكوفيّ للمدرسة الكوفيّة. وأخذت آراء علماء البصرة تروج وتثبت في حين أنّ آراء علماء الكوفة لم يُكتب لها أن تبقى في ساحة اللغة... فأصبح نحوُ البصرة هو السائد بعد استقرار علم النحو وهدوء الأخذ والردّ فيه،[٣] ولكن بعض النحويّين لا يحصرون أنفسهم في الدائرة البصريّة بل يفتحون آفاقهم ليأخذوا من نحو الكوفة ما يروقهم وما ينسجم مع قياسهم وعلّتهم واستدلالهم.

وفي دراسة حرف النون يلزم القيام بدراسة مفصّلة لشرح معانيها، ونوعها، وموضوعها، مفردة ومركّبة مع غيرها من الحروف.

---

(٣) عبد الرحمٰن السيّد: مدرسة البصرة النحويّة، مصر، ١٣٨٨ هـ ١٩٦٨ م، ص ١٤٦.

والنون بحسب تعريف لسان العرب لابن منظور «من الحروف المجهورة ومن حرف الذلق، وفي التنزيل العزيز: ﴿ن والقلم وما يسطرون﴾[٤]. قال الفرّاء: لك أن تدغم النون الأخيرة وتظهرها وإظهارها أعجب إليّ. وقال النحويّون إنّ «ن» في الآية هي الحوت الذي دُحيت عليه سبع الأرضين. وجاء في التفسير أنّ «ن» هي الدواة. قال الأزهري: «ن» والقلم لا يجوز فيه إلاّ حرف الهجاء. ألا ترى أنّ كتّاب المصحف كتبوه «ن»؟ ولو أُريد به الدواة أو الحوت لكتب «نون». أمّا الحسن وقتادة فقد قالا: «ن والقلم» يعني الدواة والقلم وما يسطرون...»[٥].

والنون المفردة تنقسم قسمين:

أوّلًا: قسم تكون فيه النون في صيغة الكلمة.

ثانيًا: وقسم تكون فيه النون زائدة على صيغة الكلمة.

أمّا القسم الأوّل التي تكون فيه النون أصلًا في طبيعة الكلمة فلها موضعان:

أوّلًا: الموضع الأوّل

تكون لاحقة لأوّل الفعل المضارع نحو: نفعلُ، نضربُ، نخرجُ، نعلمُ، نستخرجُ وشبه ذلك من الأفعال[٦]

ومنه قول جبران خليل جبران:

هوذا الفجر فقومي ننصرفْ عن ديار ما لنا فيها صديق

وتدلّ النون في أوّل المضارع على الجماعة المتكلّمين ذكورًا كانوا أو إناثًا، وذلك أن يقول المذكّر: «أنا وزيد وعمرو نخرج، أو نحن نخرج»، وكذلك المؤنّثان والمذكّر أو المذكّر والمؤنّثان. وتدلّ على الواحد المعظِّم نفسه، كما قال تعالى: ﴿إنّا نعلم ما يسرّون وما

---

(٤) سورة القلم/١.

(٥) ابن منظور: لسان العرب، تصنيف يوسف الخيّاط، دار لسان العرب، بيروت، الجزء الثالث، باب النون، ص ٧٤٩.

(٦) الزمخشريّ: المفصّل، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، ص ٣٥٨.

يعلنون﴾[٧]. ﴿ويوم ندعو كلّ أناس بإمامهم﴾[٨].

وقد زيدت هذه النون للمضارعة، كما زيدت الياء لأنّها تشبه حروف العلّة، مثل: نحن نذهب، هو يذهب.

ثانيًا: الموضع الثاني

أن تكون النون في بنية الكلمة من لفظها، فيوقّف فيها مع السماع، مثل كلمة «نبراس» وهو الفتيل من القطن. فالنون هنا زائدة، والكلمة على وزن «مفعال» وهي مشتقّة من «البُرْس» وهو القطن. وهذا اشتقاق ضعيف جدًّا[٩].

وتُزاد النون بعد أوّل حرف فتأتي ثانية، كما في كلمة «قنعاس» فنونها زائدة لأنّه من «القَعْس» وهو خروج الصَدر ودخول الظَهر[١٠].

وأمّا كلمة «جُنْدَب» و«عُنْصَر» و«قُنَيْر» فتدلّ على زيادة النون فيها، وأنّك لو جعلتها أصليّة لكان وزن الكلمة «فُعْلَلًا» وهو بناء غير موجود في كلام العرب[١١].

وتزاد النون ثالثة ساكنة في «جَحَنْفل» وهو العظيم الجحفلة، و«غضنفر».

وتزاد النون رابعة في «رَغْشَن» وهو الجبان الذي يرتعش وهو من الارتعاش.

وتُزاد النون خامسة في نحو «غضبان» و«سكران» لأنّهما من الغضب والسكر.

---

(٧) يس/٧٦.

(٨) الإسراء/٧١.

(٩) ابن عصفور: الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثالثة، ج١، ص ٢٦٨.

(١٠) ابن عصفور: المرجع نفسه، ج ١، ص ٢٦٨.

(١١) ابن عصفور: المرجع نفسه، ج ١، ص ٢٧٢.

وتُزاد سادسة في «زعفران» لأنّك تقول زعفرته[١٢].

«وتُزاد النون إذا وقعت آخِرًا بعد ألف فهي زائدة إلاّ إذا قام دليل على أصالتها نحو: قَيْنان، حسان، عدنان»[١٣].

أما القسم الثاني وتكون فيه النون زائدة على صيغة الكلمة فلها ستّة مواضع:

١ - الموضع الأوّل

أن تكون علامة لجمع المؤنّث، وهي «نون النسوة» لاحقة للفعل الماضي والمضارع. يقول السيوطي: «إنّ هذه النون تعتبر علامة لجماعة المؤنّث لاحقة للفعل الماضي والمضارع. إذاً تقدّم هذا الفعل على الفاعل مثل: ضربْنَ الهنداتُ أو يضربْنَ الهنداتُ. أو مع الفعل المجهول ضُربْنَ الهنداتُ، فتكون إذ ذاك النون حرفًا كتاء التأنيث في نحو: قامتْ هندُ، وضربَتْ هندُ، وهذا الاستعمال قليل، أي قليل ثباتها في حال وجود الفاعل»[١٤].

إنّ هذه النون اختُلِفَ في تأثيرها في المضارع. هل الفعل المضارع معرب معها أو مبنيّ؟ فسيبويه وأكثر النحويّين يذهبون إلى أنّه معها مبنيّ وإنْ كان مضارعًا، لشبه المضارع الفرع في الإعراب الماضي الأصل في البناء. فكما حكمت على الماضي ببنائه مع التسكين في نحو «ضربْنَ»، كذلك يُحكم في بنائه مع التسكين في نحو «يضربْنَ» لأنّ الشبه قد وقع بينهما بالتسكين، وحُمِل الفرع على الأصل فبُني[١٥].

يقول ابن مالك في ألفيّته في بناء الفعل:

وفعلُ أمرٍ ومضيٍّ بُنيا ٠ وأعْرَبُوا مضارعًا: إن عَرِيا ٠٠

---

(١٢) ابن عصفور: الممتع في التصريف، ج ١، ص ٢٧٢.

(١٣) الزمخشري: المفصّل، ص ٣٥٨.

(١٤) السيوطي: همع الهوامع، مطبعة دار السعادة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٢٧ هـ، ج ١، ص ٥٦.

(١٥) السيوطي: المرجع نفسه، ج ١، ص ٥٧.

من نونِ توكيدٍ مباشِرٍ، ومن نونِ إناثٍ: كيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ[١٦]

يقول ابن عقيل في شرح ما ورد: «ما اتّفق على بنائه، وهو الماضي، وهو مبنيّ على الفتح، نحو: ضربَ وانطلقَ، ما لم يتّصل به واو جمع فيُضمّ، أو ضمير رفع متحرّك فيسكن. والثاني ما اختلف على بنائه، والراجح أنّه مبنيّ وهو فعل الأمر، نحو «اضربْ». والمعرب من الأفعال هو المضارع ولا يعرب إلاّ إذا لم يتّصل به نون التوكيد أو نون الإناث. . . والفعل المضارع مبنيّ على السكون مع نون الإناث مثل: الهندات يضربْنَ، وأنّ لا خلاف في بناء الفعل المضارع مع نون الإناث»[١٧].

٢ - الموضع الثاني

الذي تكون فيه النون زائدة على صيغة الكلمة، تكون توكيدًا للفعل مخفّفة أو ثقيلة، ويُقال مُثَقَّلَة أيضًا، و«المثقَّلة أشدّ توكيدًا من المخفّفة لتكرير النون فيها، والخفيفة فرع عنها»[١٨].

وهذه النون تتّصل بفعل الطلب، وجواب القسم من بين مواضع الأفعال، وكذلك الشرط بـ«إن» إذا كان معها «ما» فتقول في الطلب: إضربَنْ ولا تَضربَنْ وهل تضربَنْ بتخفيف النون وتشديدها. وتقول في جواب القسم: والله لتضرِبَنْ زيدًا، بالنون الخفيفة والشديدة. وفي الشرط: «إمّا تقومنَّ أقمْ» بنون شديدة وخفيفة أيضًا. قال تعالى: ﴿ولا تقولنَّ لشيء إنّي فاعل ذلك غدًا إلاّ أن يشاء الله﴾[١٩].

وقد اجتمعت النونان الخفيفة والمشدّدة في قوله تعالى: ﴿لَيَسْجَنَنَّ

---

(١٦) إبن مالك: الألفيّة، مطبعة دار الكتب المصريّة بالقاهرة، ١٣٤٨ هـ ١٩٣٠م، ص١٠.

(١٧) إبن عقيل: شرح الألفيّة، تحقيق محي الدين عبد الحميد، مكتبة السعادة، مصر، الطبعة ١٤، عام ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م، ج ١، ص ٣٨ - ٤٠.

(١٨) السيوطي: المرجع السابق، ج ٢، ص ٧٨.

(١٩) الكهف/٢٣.

وليكونَنْ من الصاغرين﴾[٢٠].

وفي الدعاء والتحضيض يجري إلحاق نون التوكيد في فعلها ذلك المجرى نحو: اغفِرَنْ لزيدٍ، وهلّا تضربَنَّ. ولا يجوز أن تدخل في غير ذلك من الأفعال، فإنْ جاء منه شيء يوقَف فيه مع السماع، قال الشاعر عبيد الله بن الحرّ الجعفي:

متى تأتنا تُلِمِمْ بنا في ديارنا تجدْ حَطَبًا جزْلًا ونارًا تأجّجا

أراد من «تأججا» تتأجّجَنْ، فحذف التاء الأصليّة لدلالة تاء المضارعة عليها تخفيفًا، وأدخل النون عليه في الواجب للضرورة، ثمّ أبدل النون ألفًا في الوقف. وربّما أراد «تأجّج»، فذكر لفظ النار لأنّها مؤنّث غير حقيقيّ. وربّما أراد «تأجّجَ» إخبارًا عن الحطب.

وقد اختلف النحويّون في الفعل الذي تدخل عليه نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة إذا كان مضارعًا: هل هو مبنيّ معها أو معرب؟ والزمخشري يقول: «ولا يؤكّد بالنون إلاّ الفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب، وذلك ما كان قَسَمًا أو أمرًا أو نهيًا أو استفهامًا أو عرضًا أو تمنّيًا كقولك: بالله لأفعَلَنْ، وأقسمتُ عليك ألّا تفعلَنْ. واضربَنْ ولا تخرجَنْ، وهل تذهبَنْ وألّا تنزلنْ، وليتك تخرجَنْ»[٢١].

ثمّ يؤكّد الزمخشري: «إنّ هذه النون لا يُؤكّد بها الماضي ولا الحال ولا ما ليس فيه معنى الطلب، وطرحها سائغ في كلّ موضعٍ إلّا في القَسَم، فإنّه فيه ضعيف كقولك: «واللهِ ليقوم زيد» بدل ليقومَنْ، وإذا لقي النون الخفيفة ساكن بعدها حذفت نقول: لا تضربِ ابنك»[٢٢].

قال الشاعر ابن قريع السعديّ:

لا تُهينَ الفقيرَ علّك أن تركعَ يومًا والدهرُ قد رفعه

---

(٢٠) يوسف/ ٣٢.

(٢١) الزمخشري: المفصّل، ص ٣٣٠.

(٢٢) الزمخشري: المرجع نفسه، ص ٣٣٢.

أي «لا تهينَنْ»، وقد حذفت نون التوكيد الخفيفة لالتقائها ساكنة بساكن آخر بعدها، ذلك للتخلّص من التقاء الساكنين، وقد أبقى الشاعر الفتحة على لام الكلمة دليلًا على تلك النون المحذوفة. وممّا يدلّ على أنّ المقصود التوكيد وجود الياء في «تُهينَ» التي من الواجب حذفها للجازم، ولكنّها بقيت عند التوكيد.

وقلّ دخول النون في الفعل المضارع الواقع بعد «ما» الزائدة التي لا تصحب «إن» نحو: «بعينٍ ما أرَيَنَّكَ هٰهنا» والواقع بعد «لم»[٢٣].

وأشار ابن مالك إلى أنّ الفعل المؤكّد بالنون يُبنى على الفتح إنْ لم تلِهِ ألف الضمير أو ياؤه أو واوه نحو: اضربَنَّ زيدًا. والفعل المؤكّد بالنون إن اتّصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة حُرِّك ما قبل الألف بالفتح، وما قبل الواو بالضمّ، وما قبل الياء بالكسر:

واشكلهُ قبل مضمر ليّنٍ بما ... جانس من تحرُّكٍ قد عُلما
والمضمر احذفَنَّهُ إلاّ الألف ... وإنْ يكنْ في آخر الفعل ألِفْ
نحو اخشَيَنْ يا هندُ بالكسر ويا ... قومُ أحشَوُنْ واضمُمْ وقِسْ سُوِيا[٢٤]

يقول ابن عقيل: «ويحذف الضمير إن كان واوًا أو ياءً ويبقى إن كان ألفًا. فتقول: «يا زيدان هل تضربانّ، ويا زيدون هل تضرِبُنَّ، ويا هند هل تضرِبِنَّ، والأصل: هل تضربانِنّ، وهل تضربونَنَّ، وهل تضربينَنَّ». فحذفت النون لتوالي الأمثال، ثمّ حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين... ولم تُحذف الألف في المثنّى لخفّتها، وبقيت الضمّة دالّة على الواو، والكسرة دالّة على الياء»[٢٥].

أمّا حذف نون التوكيد الخفيفة فقد ذكرها ابن مالك في ألفيّته قائلًا:

واحذفْ خفيفةً لساكنٍ رَدِفْ ... وبعدَ غير فتحةٍ إذا تقِفْ[٢٦]

---

(٢٣) ابن عقيل: شرح الألفيّة، ج ٢، ص ٣٠٩.
(٢٤) ابن مالك: الألفيّة، ص ٥٤-٥٥.
(٢٥) ابن عقيل: المرجع السابق، ج ٢، ص ٣١٤. والغلاييني: جامع الدروس العربيّة، بيروت، الطبعة الثانية، ج ١، ص ٩٣.
(٢٦) ابن مالك: المرجع السابق، ص ٥٥.

إذا وليَ الفعل المؤكّد بالنون الخفيفة حرفٌ ساكنٌ، وجب حذف النون لالتقاء الساكنين. فتقول: «اضربَ الرجلَ» بفتح الباء والأصل «اضربَنْ» فحذفت نون التوكيد لملاقاة الساكن وهو لام التعريف، والنون الخفيفة تبدّل ألفًا عند الوقف كقوله تعالى: ﴿لنسفعًا بالناصية﴾ فتقول لنسفعًا.

قال الأعشى:

وإيّاكَ والميتاتِ لا تقربْنها ولا تعبد الشيطان، واللهَ فاعبدا

الأصل: اعبدَن، وألف الفعل منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة.

٣ - الموضع الثالث

للنون الزائدة على صيغة الكلمة، أن تكون علامة الرفع في كلّ فعل لحقه ضمير التثنية أو علامتها وهو الألف، وضمير الجماعة المذكّرين في الأصل أو علامتهم وهو الواو، وضمير الواحدة المؤنّثة من المخاطبة وهو الياء، وكان ذلك الفعل مضارعًا، وهو ما نسمّيه من الأفعال الخمسة. نحو: الزيدان يضربان والزيدون يضربون، وأنتِ يا هند تضربين زيدًا.

والذي يدلّ على أنّ النون علامة إعراب حذفها في الجزم والنصب إذا قيل: لم يفعلا ولن يفعلا، ولم يفعلوا ولن تفعلوا، ولم تفعلي ولن تفعلي.

يقول ابن مالك:

واجعلْ لنحوِ «يفعلان» النونا رفعًا، وتدْعينَ وتسألونا
وحذفها للجزم والنصب سِمَهْ. كلمْ تكوني لترومي مظلمه[٢٧]

هذه الأفعال المضارعة ترفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها. فنابت النون عن الحركة التي هي الضمّة. نحو: «الزيدان لن يقوما ولم يخرجا». فعلامة النصب والجزم سقوط النون في يقوما ويخرجا. ومنه

(٢٧) ابن مالك: الألفيّة، ص ١٢.

قوله تعالى: ﴿فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتّقوا الله﴾[٢٨].

والأفعال الخمسة وهي: يفعلانِ تفعلانِ، يفعلونَ تفعلونَ، وتفعلينَ. وقد حرّكَتْ النون لالتقائها حرفًا ساكنًا ما قبلها. وحركتها الكسر بعد الألف، والفتح بعْد الواو والياء طلبًا للتخفيف مع ثقل الواو والياء لضرب من المعادلة، نحو: هم يفعلونَ وأنتِ تفعلينَ.

٤ - الموضع الرابع

أن تكون النون الزائدة لاحقةً في آخر المثنّى وجمع المذكّر السالم نحو: الزيدان والزيدَيْن، والزيدون والزيْدينَ، وذلك لتدلّ على كمال الاسم، وأنّه منفصل عمّا بعده. يقول ابن مالك:

وارفعْ بواوٍ وبيا آجرُرْ وانصبْ سالمَ جمعِ «عامرٍ» و«مذنبِ»[٢٩]

يحدّد ابن مالك من خلال هذا البيت وجود النون، جمع المذكّر السالم، وإعرابه بالواو رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا. وأشار بقوله: «عامر ومذنب» إلى ما يجمع مثل هذا الجمع وهو قسمان: جامد وصفة. ويكون ذلك في الاسم الذي لا ينصرف أي الجامد، وأن يكون اسمًا علمًا لمذكّر عاقل خاليًا من تاء التأنيث، ومن التركيب، مثل الاسم «عامر»، فإن لم يكن علمًا لم يُجمع بالواو والنون، فلا يقال رجل: رجلون. أما إذا صُغِّر فقد جاز ذلك، نحو: رُجيل: رُجيلون، لأنّه وصف، ولأنّ رجلًا اسم جامد وليس بعلَم. وإنّما سوّغ التصغير لأنّ الاسم المصغَّر في قوّة الوصف، فـ«رُجَيْل» في قوّة رجل صغير أو حقير.

وإن كان الاسم علمًا لغير مذكّر لم يجمع بهما أي بالواو والنون فلا يقال في «زينب» زينبون.

أمّا الصيغة «مذنب» فيشترط فيها أن تكون صفة لمذكّر عاقل خالية

---

(٢٨) البقرة/٢٤.

(٢٩) ابن مالك: الألفيّة، ص ١١.

من تاء التأنيث، ليست من باب أفعل فَعْلاء، ولا من باب فَعْلان فَعْلى، ولا ممّا يستوي فيه المذكّر والمؤنّث، مثل «مذنب» كما ورد في أرجوزة ابن مالك فيقال فيه مذنب، مذنبون، مذنبين.

والنون الزائدة تكون متّصلة أيضًا بما أُلحقَ بجمع المذكّر السالم وهي: عشرون، أهلون، أولو، عالمون، عليون، أرضون والسنون...

وقد جمع ابن مالك ذلك بقوله:

وشِبْهَ ذين وبِهِ عشرونا ... وبابُهُ ألحقَ والأهلونا
أولو، وعالمون، وعليونا ... وأرضون شذَّ والسنونا[٣٠]

وقد أشار ابن مالك: «وشبه ذين» إلى شبه «عامر» وهو كلّ عَلَم مستجمع للشروط السابقة كمحمّد وإبراهيم، فتقول محمّدون وإبراهيمون، وإلى شبه «مذنب» وهو كلّ صفة اجتمعت فيها الشروط السابقة أيضًا.

«وبه عشرونا» إلى ما أُلحق بجمع المذكّر السالم في إعرابه: بالواو والنون رفعًا، وبالياء والنون جرًّا ونصبًا، فعشرون وبابه وهو ثلاثون إلى تسعين ملحق بجمع المذكّر السالم، لأنّه لا واحد له من لفظه، وإذا وُجد ليس فيه الشروط المذكورة ولكونه لما لا يعقل.

أمّا حركة النون في آخر جمع المذكّر السالم والملحق به فحقّها الفتح، وقد تُكسر شذوذًا كما ذكر ابن مالك.

ونونَ مجموع وما به التحَقْ ... فافتحْ، وقلَّ مَنْ بكَسْرِه نَطَقْ[٣١]

تقول جاء الأفضلونَ، ورأيت الأفضلينَ، والتقيت بالأفضلينَ. وقد شذَّ قول جرير بن عطية بن الخطفي:

عرفنا جعفرًا وبني أبيه ... وأنكرنا زعانف آخرينِ

بكسر نون آخرين.

أمّا نون المثنّى والملحق به، فحقّها الكسر، جاء الزيدانِ، ورأيت

---

(٣٠) ابن مالك: الألفيّة، ص ١١.
(٣١) ابن مالك: المرجع نفسه، ص ١١.

الزيدَيْنِ، والتقيت بالزيدَيْنِ. أمّا فتحها فهي لغة وليست بضرورة. ومنه قول حميد بن ثور الهلالي:

على أحوذِيَّينَ استقلَّت عشيةً فما هي إلاّ لمحةٌ وتغيبُ

فقد فتح نون المثنّى أحوذيَّينَ.

أمّا إذا أريد إضافة اسم إلى آخر، حذف ما في المضاف: من نون تلي الإعراب، وهي نون التثنية، أو نون الجمع، وما أُلحق بهما، أو التنوين. يقول ابن مالك:

نونًا تلي الإعرابَ أو تنوينا ممّا تُضيفُ احذِفْ كطور سينا[٣٢]

تقول: «هٰذان غلاما زيد» و«هؤلاء معلّموه وبَنوه».

«وهذه النون التي تزاد بعد الألف والياء في المثّنى، وبعد الواو والياء في الجمع كانت مثارًا للاختلاف بين النحويّين. لماذا زيدت؟ وما وظيفتها؟ وهناك مذاهب لذلك: أحدها وهو رأي ابن مالك أنّها لرفع توهم الإضافة في نحو: رأيت بنيَ كرماء، وناصرين باغين. والإفراد في الإشارة والمقصور والمنقوص. هٰذان المهتديان ومررت بالمهتدين. فلولا النون لالتبس حال الإضافة بعدمِها والمفرد بالمثّنى.

أمّا المذهب الثاني: فالنون عوض من حركة المفرد، ونسبه أبو حيّان للزجّاج، وردّه ابن مالك بأنّ الحروف نائبة عنها، فلا حاجة إلى التعويض بالنون. وقال أبو حيّان إنّ الحروف إعراب.

المذهب الثالث: إنّ النون عوض من تنوين المفرد، وعليه ابن كيسان، ووجهه بأنّ الحركة عرض منها الحرف، ولم يعوّض من التنوين شيء، فكانت النون عوضًا منه، ولذلك حذفت في الإضافة كما يحذف التنوين لأنّها زيادة، والمضاف إليه زيادة في المضاف، فكرهوا زيادتين في آخر الاسم»[٣٣].

ويجوز حذف هذه النون لتقدير الإضافة، كما يجوز حذفها للإضافة كقول الفرزدق:

---

(٣٢) ابن مالك: الألفيّة، ص ٣٦.

(٣٣) السيوطي: همع الهوامع، ج ١، ص ٤٨.

يا مَن رأى عارضًا أرقتُ له بين ذراعَيْ وجبهة الأسدِ

أي بين ذراعَي الأسد وجبهته.

كما يجوز حذف النون لطول الكلام - تخفيفًا - من اسم الفاعل، والصفة المشبّهة به نحو: الضاربو زيدًا، والحسنو الوجوه[٣٤].

يقول المبرّد: «فإن ثنّيت الواحد، ثمّ أردت إضافته حذفت النون من الاثنين، فقلت: هٰذان غلاما زيد، وصاحبا عمرو، وحذفت النون. وكذلك الجمع نحو: هٰؤلاء مسلمو زيد وصالحو قومهم. فإن كان الاسم الذي تضيفه مشتقًّا من الفعل عاملًا فيما بعده تحذف منه النون وذلك في قولك: هٰذان ضاربا زيد، وهؤلاء ضاربو زيد. هذا إذا حذفت «أل» التعريف. وإذا أبقيت «أل» التعريف في الاسم الذي تضيفه ينصب ما بعده لأنّ فيه معنى الفعل مثل: هذان الضاربان زيدًا، وهٰؤلاء الضاربون زيدًا»[٣٥].

أمّا الشاذّ في حذف النون من دون مبرّر هو قراءة أبي السمّال الأعرابيّ: ﴿إنّكم لذائقو العذابَ الأليمَ﴾[٣٦] بنصب العذاب والأليم. وقد قدّر حذف النون للتخفيف لا للإضافة[٣٧].

٥ - الموضع الخامس

أن تكون النون تنوينًا، وهو «نون» ساكنة زائدة بعد تمام الكلمة، تُثبت لفظًا لا خطًّا. والتنوين تمكين يدخل على الاسم المعرب المنصرف دلالة على أصالته إذا لم يُبنَ ولم يمنع من الصرف لسلامته من شبه.

---

(٣٤) الأشموني: شرح الألفيّة، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، بيروت، ١٩٥٥ م، ص ٣٠٩.

(٣٥) المبرّد: المقتضب، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٣٨٢ هـ، ج ٤، ص ١٤٤.

(٣٦) الصافات/ ٣٨.

(٣٧) الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طٰه عبد الحميد، مطبعة مصر، ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م، ج ٢، ص ٣٠٤.

الحرف، ومن شبه الفعل. من أجل هذا سمّي صرفًا. فالصرف هو تنوين التمكين الذي إذا جرّ به الاسم لمشابهة الفعل قيل مُنِع من الصرف... والتنوين يحذف في الإضافة.

وقد عرّفه ابن هشام بقوله: «التنوين وهو نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لغير توكيد، فخرج نون حسن لأنّها أصل، ونون ضيفن للطفيليّ لأنّها متحرّكة، ونون منكسر وانكسرَ لأنّها غير آخر، ونون «لنسفعًا» لأنّها للتوكيد أصلها لنسفعن»[٣٨].

وهذه النون تُلحق في الشعر وقفًا، والمعني بـ«وقفًا» الترنّم، فإنّه يكون في القافية إذا وُقِف عليها. وهي حرف غنّة لسكونها.

ومن أقسام التنوين أنّه لا يكون إلّا في الاسم الخالي من «أل»، فلا تقول: «الرجلٌ الصالحٌ». في حين أنّ النون الزائدة في المثنّى والجمع تُثبت مع الألف واللام. فتقول: «المعلّمون المؤمنون».

«ومن ثمّ قال ابن مالك في شرح الكافية، وابن هشام في توضيحه: «هما نونان لا تُنويان». قالا: ولعلّ الشاعر زاد في آخر كلّ بيت فضعف صوته بالهمزة، فتوهّم السامع أنّه نون. وكسر الرويّ. وقال أبو الحجّاج يوسف: هما نونان أبدلا من المدّة وليا بتنوين. وزاد الخبّاز في شرح الجزوليّة: تنوين ضرورة في المنادى وما لا ينصرف... قال ابن هشام وهذا اعتراف منه بأنّه تنوين الصرف»[٣٩].

وقد قسّم ابن هشام التنوين إلى خمسة أقسام:[٤٠]

الأوّل: تنوين التمكين وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف إعلامًا ببقائه على أصله، وأنّه لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع الصرف

---

(٣٨) ابن هشام: المغني، حقّقه مازن المبارك ومحمّد عليّ حمدالله، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٢، ص ٤٤٤-٤٤٥.

(٣٩) السيوطي: همع الهوامع، ج٢، ص ٨٠.

(٤٠) ابن هشام: المرجع السابق، ص ٤٤٥.

ويسمّى تنوين الأمكنيّة أيضًا، وتنوين الصرف وذلك: كزيدٍ ورجلٍ ورجالٍ.

وفي هذا المجال أظهر ابن هشام الفرق بين المنصرف وغير المنصرف، نحو: زيدٌ. والفرق بينه وبين عمر وأحمد وشبههما من الأسماء التي لا تنصرف. وتحقيق ذلك أنّها تدلّ على كمال الكلمة وانفصالها ممّا بعدَها، إذ لا يصحّ إضافتها أبدًا، لأنّ الإضافة دليل الاتّصال.

الثاني: أن تكون في الاسم المبنيّ دلالة على التنكير، وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنيّة فرقًا بين معرفتها ونكرتها، وقد عرّفه ابن هشام: تنوين التنكير، ويكون في اسم العلم المختوم بويه بقياس نحو: سيبويهٍ، وعمرويهٍ ونفطويهٍ. ويقع أيضًا في باب اسم الفعل بالسماع مثل إيهٍ، وإيهًا، ومهٍ، وصهٍ... ونحو ذلك[٤١].

فهذه الألفاظ إذا كانت بغير تنوين فهي معارف، إمّا اسم لأشخاص، وإمّا لمعان معلومة. فإذا أنكرت واحدًا منها ولم ترده لمعلوم نوّنت دلالة على ذلك. فإذا قلت: رأيت سيبويهِ بغير تنوين فهو لمعروف. وإذا قلت سيبويهٍ بالتنوين فهو لغير معلوم، وكذلك عمرويهٍ ونفطويهٍ.

قال ذو الرمّة:

وقفنا فقلنا: إيهِ عن أمّ سالم وما بال تسليم الديار البلاقع[٤٢]

وقد قال «إيهِ» بغير تنوين، لأنّه أراد حديثًا معلومًا. وإذا نُوِّن ذلك أُريد به حديث غير معلوم.

الثالث: أن يكون التنوين في الجمع المؤنّث السالم، ويعبّر عنه بتنوين المقابلة، مقابلًا للنون في جمع المذكّر السالم نحو: مسلماتٍ

---

(٤١) ابن هشام: المغني، ص ٤٤٥.

(٤٢) البغداديّ: خزانة الأدب، مصر، بولاق، ١٢٩٩ هـ، ج ٣، ص ١٩.
وابن يعيش: شرح المفصّل، مطبعة إدارة الطباعة المنيريّة، القاهرة، ج ٤، ص ٣١.

مقابل النون في مسلمين. وقيل هو عوض من الفتحة نصبًا، ولو كان كذلك لم يوجد في الرفع والجرّ، ثمّ الفتحة قد عوِّض منها الكسرة. فما هو هذا العوض الثاني؟ قيل: «هو تنوين التمكين ويردّه ثبوته مع التسمية به كعرفات، كما تبقى نون مسلمين مسمّى به، وتنوين التمكين لا يجامع العلّتين، ولهذا لو سمّي بمسلمة أو عرفة زال تنوينهما. وزعم الزمخشري أنّ عرفات مصروف لأنّ تاءه ليست للتأنيث، وإنّما هي والألف للجمع»[٤٣].

وهذه المقابلة لا تتبيّن أبدًا إلاّ إذا كان الجمع المؤنّث معرفة بالعلميّة، فكان ينبغي أن يُمنع من الصرف للتأنيث والتصريف نحو: «أذرعات» لموضوع معلوم في قول امرئ القيس:

تنوّرتُها من أذرعاتٍ وأهلها يثربَ أدنى دارها نظر عالي[٤٤]

«وعرفاتٍ» في قوله تعالى: ﴿فإذا أفضتُم من عرفاتٍ﴾[٤٥].

فعندما نُوّن هذان الاسمان مع وجود ما يمنع الصرف فيهما علمنا أنّ تنوينهما ليس بتنوين تمكّن، بل هو تنوين مقابلة للنون. وتبعت الكسرة التنوين في الإثبات، لأنّ صورته صورة تنوين التمكين. لذلك حُذفت مع التنوين فيهما.

الرابع: أن يكون التنوين للعوض وهو نوعان:

أ - النوع الأوّل: أن يكون عوضًا من جملة، وذلك إذا لحق «إذ» التي هي ظرف زمان ماضٍ، وذلك إذا حُذفت الجملة بعدها اختصارًا للدلالة على ما قبلها عليها لأنّها تضاف أبدًا إلى الجملة الاسميّة والفعليّة نحو قوله تعالى: ﴿إذ الأغلالُ في أعناقهم﴾[٤٦] و﴿إذ أنتم بالعُدوة

---

(٤٣) ابن هشام: المغني، ص ٤٤٥.
(٤٤) امرؤ القيس: الديوان، ص ٣١ - تنوّرتُها: تمثّلت نارها وتوهّمتها.
(٤٥) البقرة/١٩٨.
(٤٦) غافر/٧١.

الدنيا﴾[٤٧] وقوله تعالى: ﴿وإذ قالت الملائكة﴾[٤٨]. والأكثر فيها الإضافة إلى الجملة التي أوّلها الماضي لأنه الملائم لمعناها.

وبوجود «إذ» تُحذف تلك الجملة المضافة إليها اختصارًا ويعوّض من الجملة المذكورة التنوين نائبًا منابها وهو أخفّ منها. كقوله تعالى: ﴿يومئذٍ تُحَدِّث أخبارها﴾[٤٩]، ﴿وأنتم حينئذٍ تنظرون﴾[٥٠].

المعنى: إذ زلزلت وأخرجت، وإذ بلغت الحلقوم. والأصل إذا بلغت، وإنّما كسرت ذال «إذ» مع التنوين لالتقاء الساكنين لأنَّ اجتماعهما ثقيل. وهذه كسرة إعراب لأنّها معربة بالخفض، فهي منوّنة ومضاف إليها ما قبلها من حينٍ: حينئذٍ، ويوم: يومئذٍ.

ب - النوع الثاني: تنوين العوض.

أن يكون التنوين عوضًا من الحرف بحركته، وذلك في كلّ جمع مؤنّث لا نظير له في المفرد، منقوصًا في حال الرفع والخفض مثل: جاءني جوارٍ، ومررتُ بجوارٍ، وجاءني قاضٍ، ومررتُ بقاضٍ، وشبه ذلك. لأنّ الجمع المؤنّث المعتلّ يكون ثقيلًا بالضمّة والكسرة، فحذفت منه الياء بحركتها، وعوّض منها التنوين. وفي حالة النصب ترد الياء مفتوحة لخفّتها، ولا تحتاج إلى تنوين، إذ لا حذف فيعوّض من المحذوف. فتقول: رأيت جواريَ وغواشيَ وقاضيَ. يقول ابن جنّي: «وزعم أبو إسحاق الزجّاج أنّ التنوين في هذا النوع عوضٌ من حركة الياء لا غير، لأنّها ثقلت في الياء، وعوّض منها التنوين، فالتقى التنوين ساكنًا مع الياء فحذفت الياء لثقل اجتماعهما»[٥١].

---

(٤٧) الأنفال/ ٤٣.
(٤٨) آل عمران/ ٤٢.
(٤٩) الزلزلة/ ٤.
(٥٠) الواقعة/ ٨٤.
(٥١) ابن جنّي: المُنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى، ١٣٧٣ هـ، ١٩٥٤ م، ج ٢: ص ٧٠.

ويضيف ابن هشام إلى تنوين العوض، تنوين كلّ وبعض إذا قطعتا عن الإضافة[٥٢] مثل قوله تعالى: ﴿وكلًّا ضربنا له الأمثال﴾[٥٣] أي وكلّ منهم.

الخامس: من أنواع التنوين أن يكون للترنّم، وذلك في قوافي الشعر. وهي أواخره، لأنّه موضع وقف محتمل لتطويل الصوت بعدما يمضي البيت بوزنه كاملًا. ولذلك جعلت حروف الإطلاق: الواو والياء والألف لتقبل طول المدّ، والزيادة بحرف يشبهها وهو النون. وهذا التنوين يلحق الأسماء والأفعال والحروف على اختلافها من ظاهر أو مضمر أو معرب أو مبنيّ أو غير ذلك. فليس حكمه حكم واحدٍ من التنوينات المتقدّمة، وذلك نحو قول امرئ القيس:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزلِنْ بسقط اللوى بين الدخول فحَوْمَلِ

وقول جرير:

أقلي اللوم عاذل والعتابَنْ وقولي إذا أصبتُ لقد أصابا

وقول علقمة:

طحا بك قلبٌ في الحسان طروبُ (بن) بُعيد الشباب عصرَ حانَ مشيبُ[٥٤]

يقول السيوطي: «أمّا لغة الحجاز فهي تختلف عن لغة تميم لأنّهم يثبتون المدّة، وأنكره الزجّاج والسيرافي لأنّه يكسر الوزن. وقال ابن يعيش: هو ضرب من الترنّم زاعمًا أنّ الترنّم يحصل بالنون نفسها لأنّها حرف أغنّ»[٥٥].

وهناك تنوين الضرورة لأنّه لا مدخل له في اللفظة. وهو إمّا مبنيّ وإمّا لا ينصرف، وكلاهما لا مدخل للتنوين فيه. مثل قول الشاعر الأحوص:

---

(٥٢) ابن هشام: المغني، ص ٤٤٦.

(٥٣) الفرقان/ ٣٥.

(٥٤) السيوطي: المزهر في علوم اللغة، تحقيق محمّد جاد المولى، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٢٥ هـ، ج ٢، ص ٤٨٦.

(٥٥) السيوطي: همع الهوامع، ج ٢، ص ٨٠.

سلام الله يا مطرٌ عليها وليس عليكَ يا مطرُ السلامُ

فإنّ الاسم «مطر» مبنيّ على الضمّ لأنّه منادى مفرد وعَلَم، وتنوينه ضرورة، ولا يكون هذا إلاّ في الأسماء. وتنوين ما لا ينصرف نحو قول النابغة:

فلتأتِيَنْك قصائدٌ ولَيدفَعَنْ جيشًا إليك قوادم الأكوار[٥٦]

فقد صرّف الشاعر كلمة «قصائد» وهي لا تنصرف للجمع وعدم النظير، وألحق بها التنوين للضرورة.

والتنوين في غير الترنّم والضرورة يجب حذفه مع الألف واللام نحو: الرجل والغلام. لأنّ الألف واللام دليل التعريف، والتنوين دليل التنكير فيتناقضان، لذلك لا يُجمع بينهما، بخلاف العَلَم الذي يُنوّن كزيدٍ وعمروٍ.

والصحيح أيضًا أ عدم اجتماع «أل» والتنوين، لأنّ التنوين معاقب الإضافة إذ لا يجتمع معها، وهو دليل انفصال متناقضًا. ولمّا لم تجتمع الإضافة مع التنوين لأنّه مناقضها، ولم تجتمع الألف واللام معه لأنّه معاقبها؛ كما أنّ الألف واللام زائدتان في أوّل الاسم، والتنوين زائد في آخره، فثقلت الزيادة.

ويُحذف التنوين أيضًا لالتقاء الساكنين خاصّة كقراءة مَنْ قرأ: ﴿قلْ هو الله أحد، الله الصمد﴾[٥٧] بغير تنوين في «أحد» ومثلُه قول أبي الأسود الدؤلي:

فألفيتُه غير مستعتب ولا ذاكرَ الله إلّا قليلًا[٥٨]

بغير تنوين في «ذاكر»، وهذا الحذف لا يكون إلّا في الضرورة الشعريّة أو نادر الكلام، وإثبات التنوين أفضل وأحسن[٥٩]

---

(٥٦) القوادم: ج قادمة وهي مقدَّم الرجل. الأكوار: ج كور وهو رحل الناقة.

(٥٧) الإخلاص/١-٢.

(٥٨) المستعتب: طالب العتبى وهو الرضا.

(٥٩) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ٢، ص ٦٥٩.

وإذا انضمَّ إلى التقاء الساكنين كثرة الاستعمال لزم حذف التنوين، وذلك في موصوف «ابن» إذا وقع ابن صفة لما قبله أو بين اسمين علَمَين، أو لقبين أو كنيتين. نحو: جاءني أبو عبدالله محمّد بنُ عبدالله. وجاءني زيدٌ بنُ زيدٍ.

٦ - الموضع السادس

للنون أن تكون للوقاية، وسمّيت بذلك لأنّها تقي الفعل كسر ما قبلها لأجل ياء المتكلّم. وقد سمّاها ابن هشام «نون العماد»، وتلحق قبل ياء المتكلّم المتصبة.

يقول ابن مالك في أَلْفِيَّتِهِ:

وقبل يا النفس مع الفعل التُزِمْ نونُ وقايةٍ وليسي قد نُظِمْ
وليتني فشا وليتي ندرا ومع لعلّ اعكِسْ وكن مخيَّرا[٦٠]

فإذا اتّصل بالفعل ياء (النفس) المتكلّم لحقته لزومًا نون تسمّى نون الوقاية، وهي تقي الفعل من الكسر. وقد جاء حذفها مع «ليس» شذوذًا، كما قال الشاعر رؤبة بن العجّاج:

عددتُ قومي كعديد الطيس إذ ذهب القوم الكرام ليسي[٦١]

ففي هذا البيت يكمن الشاهد في «ليسي» إذ أتى خبر ليس ضميرًا متصلًا، ولا يجوز في ذلك إلّا أن يكون منفصلًا. فكان يجب على الشاعر أن يقول: ذهب القوم الكرام ليس إيّاي. واسم ليس ضمير مستتر وجوبًا تقديره هو يعود على الجزء المفهوم من القوم. كما أنّه حذف نون الوقاية من ليس مع اتّصالها بياء المتكلّم، وذلك شاذّ عند الجمهور الذين ذهبوا إلى أنّ «ليس» فعل[٦٢].

يقول ابن هشام: وتلحق نون الوقاية قبل ياء المتكلّم المتصبة بواحد

---

(٦٠) ابن مالك: الألفيّة، ص ١٣.
(٦١) الطيس: الرمل الكثير.
(٦٢) ابن هشام: المغني، ص ٤٥٠. وابن عقيل: شرح الألفيّة، ج ١، ص ١١٠.

من ثلاثة:

أحدها: الفعل متصرّفًا كان نحو «أكرمني» أو جامدًا نحو «عساني» و«قاموا ما خلاني وما عداني وحاشاني»، إنْ قدِّرت فعلًا.

أمّا «تأمروننّي» فيجوز فيه الفكّ والإدغام، والنطق بنون واحدة، وقد قُرئ بهن في السبع. فقيل: النون الباقية نون الرفع، وقيل: نون الوقاية، وهو الصحيح، وذلك مثل الآية: ﴿قل أفغير الله تأمرونّي أعبد أيّها الجاهلون﴾[٦٣].

الثاني: إسم الفعل نحو «دراكني» و«تراكني» و«عليكني» بمعنى: أدركني واتركني والزمني.

الثالث: الحرف نحو: «إنّني» وهي جائزة الحذف مع إنّ وأنّ ولكنّ وكأنّ، وغالبة الحذف مع لعلّ، وقليلة مع ليت[٦٤].

ذلك لأنّها أشبهت الأفعال في العمل بالتضمّن، وعدد الحروف والفتح لأواخرها. فتقول: إنّني وكأنّني وليتني ولكنّني.

أمّا إذا جاءت بنون واحدة فهي نون الوقاية، وتُحذف النون الأصليّة لثقل اجتماع النونين. والحكم في ذلك أنّ الأصليّة هي المحذوفة دون نون الوقاية، لأنّ نون الوقاية جُعلت لمعنى. ويُوضح ذلك الأنباري: «فلمّا وجب حذف إحداهما، كان حذف الأضعف أولى من حذف الأقوى. ويقول البصريّون، إنّ حذف الأصليّة أولى لأنّ الزائدة دخلت لمعنى، والأصليّة ما دخلت لمعنى»[٦٥].

ونون الوقاية هنا جاءت لمعنى وقاية الحرف قبل الياء من الكسر. لذلك فبقاؤها أولى، لأنّ في حذفها إسقاطَ ذلك المعنى الذي جاءت من أجله.

---

(٦٣) الزمر/ ٦٤.

(٦٤) ابن هشام: المغني، ص ٤٥٠.

(٦٥) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ٢، ص ٦٤٨.

وأمّا «ليت» فنون الوقاية لازمة لها، ولا تُحذف منها إلّا نادرًا كقول الشاعر زيد الخير الطائيّ:

كمنية جابر إذ قال: ليتي أصادفه وأتلفُ جلَّ مالي

«ليتي» حيث حذف نون الوقاية من ليت الناصبة لياء المتكلّم وهذا الحذف نادر.

والكثير في لسان العرب ثبوتها...

أمّا «لعلّ» فالأكثر فيها الحذف وتجريدها من نون الوقاية كقوله تعالى: ﴿لعلّي أبلغ الأسباب﴾[٦٦] و﴿لعلّي أطّلع﴾[٦٧] ويقلّ إثباتها كما قال الشاعر:[٦٨]

فقلت: أعيراني القدوم؛ لعلّني أخطّ بها قبرًا لأبيضَ ماجدِ

والشاهد قول الشاعر لعلّني حيث جاء بنون الوقاية مع لعلّ وهو قليل. وقد ذكر ابن عقيل إنّ «من وعن» تلزمهما نون الوقاية فتقول: منّي وعنّي بالتشديد، ومنهم مَن يحذف النون، فتقول: مني وعني بالتخفيف وهو شاذّ. وقال الشاعر أيضًا:[٦٩]

أبَها السائل عنهم وعَنِي لستُ من قيس ولا قيس بِني

وقد حذف نون الوقاية من عني ومني شذوذًا وللضرورة الشعريّة[٧٠].

وممّا يجوز أن تُحذف منه وتثبت الفعل المعرب بالنون، أي الأفعال الخمسة نحو: تضربان وتضربون وتضربين. إذا أوصلته بياء المتكلّم تثبت نون الوقاية مراعاة لأصل الفعل في الوقاية من الكسر. وإذا حُذفت فلثقل اجتماع النونين أو النونات، والأكثر الإثبات. ويجوز إدغام نون الإعراب فيها. وقرئ قوله تعالى: ﴿أتحاجونّي في الله﴾[٧١] بالثلاثة الأوجه:

---

(٦٦) غافر/٣٦.

(٦٧) القصص/٣٨.

(٦٨) هذا البيت من الشواهد التي لا يُعرف قائلها.

(٦٩) وهذا البيت من الشواهد التي لم يُعرف قائلها.

(٧٠) ابن عقيل: شرح الألفيّة، ج ١، ص ١١٤.

(٧١) الأنعام/٨٠.

أتحاجوني، أتحاجونني، أتحاجونِّي.

أمّا لدن وقد، وقط فالفصيح في لدن إثبات نون الوقاية فتصبح «لدنِّي» كقوله تعالى:-﴿قد بلغت من لدنِّي عِذرًا﴾[٧٢].

والكثير في «قد وقطْ» ثبوت النون نحو: قَدْني، وقطني، ويقلّ الحذف نحو: قدي وقطي أي حسبي[٧٣].

وما عدا ما ذكر من الأفعال والأسماء والحروف، فلا تلحقه نون الوقاية من الأسماء والحروف. فإن جاء من لحاقها شيء لواحد منها فللضرورة، كقول الشاعر يزيد بن محمّد الخارثي:

وما أدري وظنّي كلّ ظنٍّ أمسلمُني إلى قومي شراحي

وكأنَّ هذا الشاعر شبّه اسم الفاعل «مسلِم» بالفعل المضارع لعمله عملَه، وأنّه في قوله «أمسلِمني» كأنّه يقول: أيسلمني، ولكن ذلك للضرورة فقط. والأصل في الاسم المعرب إذا أضيف إلى ياء المتكلّم ألّا تتصل به نون الوقاية، نحو ضاربي، ومكرمي كما سبق في «أمسلِمني» وهو للضرورة فقط.

المصادر والمراجع

- إبن جنّي: المنصف في شرح التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى، طبعة البابي الحلبي بالقاهرة، ١٣٧٩ هـ ١٩٦٠ م.
- إبن عصفور: الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثالثة.
- إبن عقيل: شرح ألفيّة ابن مالك، تحقيق محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة ١٤، عام ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م.

---

(٧٢) الكهف/٧٦.

(٧٣) إبن عقيل: شرح الألفيّة، ج ١، ص ١١٥.

- إبن مالك: الألفيّة، مطبعة دار الكتب المصريّة بالقاهرة، ١٣٨٤ هـ.
- إبن منظور: لسان العرب، تصنيف يوسف الخيّاط، دار لسان العرب، بيروت.
- إبن هشام: المغني، حقّقه مازن المبارك ومحمّد علي حمدالله، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٢.
- إبن يعيش: شرح المفصّل، مطبعة إدارة الطباعة المنيريّة، القاهرة.
- الأشمونيّ: شرح الألفيّة، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، بيروت، ١٣٧٥ هـ ١٩٥٥م.
- إمرؤ القيس: الديوان، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، ذخائر العرب، دار المعارف بمصر، ١٩٥٨ م.
- الأنباريّ: الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ١٣٨٠ هـ.
- الأنباريّ: البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طهٰ عبد الحميد، مطبعة مصر، ١٣٨٩هـ ١٩٦٩ م.
- البغداديّ: خزانة الأدب، مطبعة بولاق، مصر، ١٢٩٩ هـ.
- الرمّانيّ: منازل الحروف، تحقيق جواد مكوني، بغداد، ١٣٨٨ هـ.
- الزمخشريّ: المفصّل، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية.
- سيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة الهيئة المصريّة العامّة، مصر، الطبعة الثانية، ١٩٧١ م.
- السيوطيّ: المزهر في علوم اللغة، تحقيق محمّد جاد المولى، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الأولى ١٣٢٥ هـ.
- السيوطيّ: همع الهوامع، مطبعة دار السعادة، مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٢٧هـ.
- عبد الرحمن السيّد: مدرسة البصرة النحويّة، مصر، ١٣٨٨ هـ ١٩٦٨ م.
- الغلاييني: جامع الدروس العربيّة، بيروت، الطبعة الثانية.
- المبرّد: المقتضب، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٣٨٢هـ.